وينبغي ثانيا للقاضي ببلد الغايب فان لم تجد زيادة تمييز
وقف الامر حتى ينكشف فان اعترف المشارك بالحق طولب
به ويعتبر ايضا مع المحاضرة امكان المعاملة كما صرح
به البندنيجي وغيره تتمة لو حضر قاضي بلد الغايب
ببلد الحاكم للمدعي الحاضر فشافهه بحكمه على الغايب
امضاه او اذا عاد الى محل ولايته وهو حينئذ قضاء
بعلمه بخلاف ما لو شافهه به في غير عمله فليس له
امضاؤه او اذا عاد الى محل ولايته كما قاله الامام والغزالي
ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته
لقاضي بلد الغايب في طرف ولايته حكمت ببذا
على فلان الذي ببلدك بقذفه لابنه ابلغ من الشهادة
والكتاب في الاعتماد عليهما والا نها او لو عبر كتاب
بحكم بمضي مطلقا عن التقييد بفوق مسافة العدوى
والا نها بسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة العدوى
لا يعتمادونه وفارق الا نها بالحكم بان الحكم قد تم ولم
يبق الا الاستيفاء بخلاف سماع الحجة اذ يسهل
احضارها مع القرب والعبرة بالمسافة بما بين
القاضيين لا بما بين القاضي المنهي والغريم ومسافة
العدوى ما يرجع منها مبكرا الى محله يومه المعتاد
وسميت بذلك لان القاضي يغدي اي يعين
من طلب خصما منها على احضاره ويوخذ من تعليلهم

السابق

السابق انه لو عسر احضار الحجة مع القرب بنحو مرض
قبل الا نها كما ذكره في المطلب **فصل** في القسمة
بكسر القاف وهي تمييز بعض الانصباء من بعض والسهام
الذي يقسم الاشياء بين الناس قال ليد فارض بما قسم
الملك قائما قسم المعيشة تبينا قسامها والاصل
فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية
وكان صلى الله عليه وسلم يقسم الغنايم بين ارباها رواه
الشيخان والحاجة داعية اليها ليتمكن كل واحد من
الشركاء من التصرف في ملكه على الكمال ويتخلص من
سوء المشاركة واختلاف الايدي **ويفتقر القاسم**
اي الذي ينصبه الامام او القاضي **الى سبعة شرائط**
وزيد عليها شرائط اخر كما ستعرفها وهي **الاسلام**
والبلوغ والحرية والذكورة والعدالة لان ذلك
ولاية ومن لم يتصف بما ذكر ليس من اهل الولايات
وعلم المساحة وعلم **الحساب** لاستناد غالبها اليهما
من غير عكس وانما شرط علمهما لا نهما آلة القسمة كالفقه
للقضاء واعتبر الماوردي وغيره مع ذلك ان يكون
عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون واقتضاه كلام
الام وهل يشترط فيه معرفة التقويم فيه وجهان
اوجههما لا يشترط كما جرى عليه ابن المقري وقال الاسنوي
جزم باستحبابه القاضيان البندنيجي وابو الطيب

Copyright © King Saud University